اقتصاد

فوق الطاولة

اقتصاد «البسكويت» و«السواطير»!

علي هاشم

يكاد المرء يصاب بالدوار لزحمة ما يقرأ عنه من اجتماعات وملفات اقتصادية تطرحها الحكومة على طاولتها هذه الأيام، ثمة أنفاس مشبعة بالنيات الحسنة تعبق داخل أروقتها، وتبدو عازمة على القطع مع حالة الإغماء التي سادت ملفنا الاقتصادي لمعظم سني الحرب.

«آلية جديدة للمستوردات» مشفوعة بأقاويل حول العودة إلى «مظلومية» لوائح الاستيراد السوداء، ونشاط واسع بحثاً عن آلية لإطلاق مشروع وطني يدعم قيام قطاع واسع من المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة، الزراعية منها على وجه الخصوص، في سياق بناء ركيزة اقتصادية تتوالد معها سلاسل إنتاج جديدة تقلص الآلام الاقتصادية الاجتماعية التي تجتاحنا.

ومع هذا وذاك، ثمة عزم معلن على حل مشكلات المناطق الصناعية المنقطعة عن الصناعة، رغم اتفاقنا على أن الدماء الزكية التي بذلت لتحريرها، كانت تضع قدسيتها الاقتصادية نصب أعينها.

يبدو الانهماك الحكومي في لحظته الراهنة مواتيا تماما، فلم يعد من المقبول تلزيم الاقتصاد الوطني ولقمة الشرائح الهشة لسياسات «ماري إنطوانيتية» تقدس النزعة الاستهلاكية المفرطة لدى الأغنياء، وخاصة حين يتردى ذلك الاستهلاك إلى حدود «البسكويت السعودي» الذي كاد –لولا استنفاد صلاحيته– أن يدخل بطوننا تزامنا مع السواطير التي ترسلها الحثالة الملكية لتلك البلاد لتقطيع أمعائنا.

كما لم يعد مقبولا، النظر ببرود إلى آلاف المنشآت الاستثمارية «قيد التنفيذ» التي يعوق التمويل وبعض الإجراءات الإدارية البليدة، دبيب الحياة في ماكيناتها، لا بل بات من العار تقييد الإنتاج في مصانع ومنشآت قائمة على خلفية الإدارة المبتذلة «والفقيرة» لملف الديون المتعثرة والاحتياجات الطاقوية!

رغم حيويته، يصطدم النشاط الحكومي بتحول التفاؤل الشعبي إلى عملة نادرة، وليس التشاؤم هاهنا مكنونا ذاتيا حيال قدرة الحكومة على فعل ما تعلنه، فثمة قضية جوهرية ما زالت الغائب الأكبر عن طاولتها، وهي تحديداً ملف الديون المتعثرة الذي يمكنها الاستمرار في تجاهله، إلا أنها تقامر بذلك في تأخير الإعلان عن نقطة الذروة في الحرب الاقتصادية، فهذا الملف، ومعه حفنة من الأسباب الأخرى، هو من سيقرر الفائز بالحرب: نحن، أم الآخرون؟!

تقتضي الواقعية الاعتراف بما يعتمل ملف الديون المتعثرة من تشابكات، إلا أنه آن الأوان للإدارة الاقتصادية العليا أن تضع آلية تفاضيلة للتعامل مع كل ملف على حدة، بالتعاون مع الجهات الأمنية وحتى السياسية إن اقتضى الأمر، إذ لم يكن مجدياً الاستمرار بالانتحار المجاني أمام الأقدام المتورمة بالغنغرينا لـ«خبراتنا» المصرفية العاجزة أمامه، و«تعمشقها» بشعار «الحفاظ على الأموال العامة» ووقف التمويل الاستثماري لحين تحصيل الديون، فهذه الأخيرة لن تعود مطلقاً ما لم تتوقف مصارفنا عن عدميتها الاقتصادية عبر الانهيال على الاستثمار بـ«سواطير البيرقراطية» والضحك على المستهلكين بـ«البسكويت المستورد».

فما سيحققون في النهاية –ليس إلا– تعبئة مزيد من المتعثرين في الزنزانات، ومنهم رجال وطنيون بحق، دمرتهم الحرب معنا.

مذكرة رسمية تكشف المستور: مصالح شخصية.. هدر مالي وبشري.. خلل إداري.. ازدواجية مهام

بعد ١٢ عام فساد.. إصلاح طبخة «الحبوب» قيد الإنجاز

عبد الهادي شباط

يبدو أن توجهات التجارة الداخلية نحو إعادة ترتيب بيتها الداخلي وخروجها بحلة جديدة تتجاوز الأحاديث والتصريحات الإعلامية إلى إجراء الدراسات والتقييمات الجديدة لهياكلها وآليات عملها بهدف دمج جميع المؤسسات والشركات ذات المهام المتشابهة سعياً لتحسين أداء هذه المؤسسات وزيادة قيم مخرجاتها وتخفيف التسديد من الحلقات والنقاط الإدارية التي لا حاجة لها.

وفي هذا الإطار يجري العمل على إعادة النظر في هيكل قطاع الحبوب الذي يمثل أهم محاور عمل الوزارة وأهم قطاعاته الأساسية والإستراتيجيات وهنا يعتبر مدير عام مؤسسة الحبوب ماجد الحميدان في تصريح لـ«الوطن» أن تقويم وتصويب هيكل قطاع الحبوب تأخر قرابة ١٢ عاماً بسبب بعض المصالح الشخصية لعدد من المنتفعين والمستفيدين من مسارات العمل الحالية في القطاع والتي تتضمن حالة عالية من الروتين والهدر والمرور بحلقات وإدارات لا ضرورة لها إلا زيادة في كلف العمل والوقت ونسب الهدر والفاقد رغم أن ظروف ما قبل الأزمة كانت مؤاتية لإجراء هذه التعديلات مقارنة مع الواقع الحالي.

ولتوسيع دائرة المعرفة لما يجري دراسته حول قطاع الحبوب حصلت «الوطن» على نسخة من مذكرة يتم نقاشها من وزير التجارة الداخلية مع دوائره الخاصة بذلك حول إعادة هيكلة مؤسسات وشركات قطاع الحبوب، والتي أوضحت أن هناك حالة من الخلل الإداري القائم في مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب والشركات التابعة لها والمطاحن والمخابز ومخالفة للمادة /٤/ من القانون الخاص بالمؤسسات والشركات والمنشآت العامة لجهة وجود فروع تتبع للشركات العامة المرتبطة بمؤسسة عامة.

كما أشارت المذكرة أيضاً إلى وجود خلل هيكلي قائم في كامل القطاع لجهة عدد الإدارات والمديريات في المؤسسة والشركات وعدد الفروع بالمحافظات وكبر الهيكل الإداري في قطاع تجاري إنتاجي تصنيعي، ووجود تشتت في عملية القطاع وازدواجية في المهام حيث إن جميع مهام شركة الصوامع العامة هي جزء من مهام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب العامة والوحدة الاقتصادية التابعة للشركة العامة للمخابز التي تشرف عليها المؤسسة وفق مراسيم إحداثها وتعديلاتها، وعدم امتلاك أضخم مؤسسة تجارية في القطر (مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب) لكامل مستودعاتها التخزينية إذ تقوم بتخزين قسم من مخازينها لدى شركة عامة أخرى (شركة الصوامع) ولا يمكنها تحريك مخازينها إلا وفق إجراءات معينة تهدر الوقت وتزيد التكلفة التي تصب في ازدياد العجز التمويني.

هدر كبير

كما تظهر المذكرة أن الهيكل الحالي يتضمن حالة هدر كبير للموارد المتاحة المادية والبشرية من خلال وجود كادر كامل بالمراكز التابعة لفروع مؤسسة الحبوب الملاصقة للصوامع الذي يضم كادراً كاملاً تابعاً لشركة الصوامع مع تأمين مستلزمات الكادرين من بناء وأثاث ومعدات وكل الأمور الأخرى وأن العاملين التابعين لمؤسسة الحبوب ولشركة الصوامع مسؤولون عن ذات الكمية من القمح. إضافة إلى أن وجود شركات رابحة في القطاع مثل شركة الصوامع ولجنة المخابز الاحتياطية وبالتالي ذهاب فائض إيراد هذه الجهات إلى وزارة المالية مع أن قطاع الحبوب يعاني بشكل عام عجزاً تموينياً كبيراً جداً.

ووجود وحدة تصنيع مركزية تتبع للشركة العامة لصوامع الحبوب ووحدة اقتصادية تتبع للشركة العامة للمخابز الآلية تقوما بالأعمال ذاتها كل منها بشكل منفرد.

الهيكل المقترح

بالانتقال مع المذكرة إلى الهيكل المفتوح لقطاع الحبوب تبين المذكرة أنه يتوزع على المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع القمح والتي تشتمل على مؤسسة الحبوب وشركة الصوامع مهمتها الأساسية شراء وتخزين القمح والقيام بأعمال التجارة الداخلية والخارجية للمؤسسة والشركات التابعة لها وتتألف منها إدارة مركزية وفروع المحافظات وتشرف على كل من الشركة العامة للمطاحن والتي تتبع لها وحدات اقتصادية بالمحافظات تضم المطاحن والشركة العامة للمخابز والتي تتبع لها أيضاً وحدات اقتصادية بالمحافظات تضم المخابز كما تتبع للمؤسسة الورشة المركزية التصنيعية.

وتركز المذكرة على عودة صوامع المطاحن لشركة المطاحن العامة ودمج كل من الشركة العامة للمخابز الآلية مع لجنة المخابز الاحتياطية وتوحيد مهامهما باستلام الدقيق وإنتاج الخبز وفق برامج عمل جديدة تأخذ بالحسبان النظام المتبع حالياً في كل من المخابز الآلية والمخابز الاحتياطية حيث يمكن للشركة الجديدة تحويل المخابز وفق الطريقة الأجدى لكل مخبز بما يؤمن مادة الخبز ويحقق أفل ريعية اقتصادية بالمحافظات خلال إدارة مركزية ووحدات اقتصادية بالمحافظات.

مقترحات

تؤكد المذكرة أن الهيكل المقترح يمكنه تصحيح حالة الخلل الإداري القائمة بحيث أصبح لدينا مؤسسة عامة تتبعها شركات وتتبع لهذه الشركات وحدات اقتصادية يمكن تجميع كل الجهات المرتبطة عملها بالحبوب تحت مظلة واحدة ترتبط بوزير التجارة الداخلية، واتباع أسلوب التخصص الحقيقي بالعمل من دون أي ازدواجية إضافة إلى تخفيف الهياكل الإدارية إلى الحد الأدنى بما يتناسب مع عمل القطاع التجاري الإنتاجي التصنيعي إضافة إلى قدرة المؤسسة على القيام بمهمة وضع الإستراتيجية العامة والتخطيط الاستثماري لهذا القطاع وتأمين التمويل اللازم وتحديد مقدار الدعم المطلوب والعجز الناجم في قطاع الحبوب والقيام بأعمال التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير، والاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة ما يؤدي إلى خفض التكاليف وإلغاء الهدر من خلال عدم تكرار العمل نفسه من أكثر من جهة وهو ما يحقق تخفيضاً في العجز التمويني.

كما يحقق الهيكل الجديد حالة عدم تضخيم الأرقام المالية وإعطاء صورة واقعية وفعلية لعمل المؤسسة والشركات التابعة لها وتجميع كامل إيرادات القطاع وتحديد مبالغ الدعم المقدمة لهذا القطاع بدقة والعجوز المترتبة وحصرها بجبهة واحدة.

كما يمكن تجميع كل المخابز تحت إدارة واحدة مع اتباع النظامين القائمين بالعمل حالياً بما يحقق أفضل ريعية ويؤمن إنتاج رغيف خبز جيد ومطابق للمواصفات بالحد الأدنى من التكاليف، تجميع كامل الطاقات المتوافرة لدى كل من وحدة التصنيع المركزية التابعة للشركة العامة للصوامع والوحدة الاقتصادية لدى شركة المخابز الآلية ضمن ورشة مركزية تصنيعية واحدة تتبع المؤسسة الأم والاستفادة منها على مستوى كامل القطاع بالشكل الأمثل.

المغتربون قلقون من تقلبات سعر الصرف.. الملاذي لـ«الوطن»: مشروع لتأسيس لجنة استشارية من المغتربين السوريين للاستثمار في سورية

علي محمود سليمان

أكد عدد من رجال الأعمال السوريين المغتربين أن رأس المال الاغترابي يتخوف من تغييرات سعر الصرف وتقلباته التي تحدث كل فترة في سورية، وتؤثر في استقرار الاقتصاد وتطوير العمل الاستثماري، وخلال الاجتماع الذي عقد في مقر هيئة الاستثمار السورية بدمشق يوم أمس، كشف رئيس تجمع وارسو لرجال الأعمال السوريين المغتربين نبيل الملاذي أن هناك نية لتأسيس لجنة استشارية منا المغتربين حسب صيغة معينة يتم الاتفاق عليها لتكون هذه اللجنة متواجدة دائماً في سورية وتعمل على التنسيق مع كافة الجهات المعنية وخاصة مع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الملاذي أن الاستثمارات هي جزء من تفاعل المغتربين مع الوضع القائم في سورية، وقد جئنا لتفعيل توصيات بيان وارسو التي اتخذناها كمغتربين من ٣٢ دولة لتفعيل دورنا وتنظيم علاقتنا مع المؤسسات السورية والوزارات في الداخل لتسهيل عملنا ولزيادة التواصل ولتطوير علاقتنا كمغتربين مع كافة جهات المجتمع السوري، ولذلك سنعمل على تفعيل التوصيات ونتائج اللقاءات الأخيرة.

وأشار إلى أنه بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي طرحت، فسوف يقوم الوفد بالتواصل مع المعنيين في هيئة الاستثمار لطرح كافة المشاريع التي تؤدي لإعادة البناء وتطوير الاقتصاد والصناعة وإدراج التكنولوجيا وخاصة في مجالات الطاقة والبناء وتحلية المياه وكل المجالات التي تحتاجها سورية، مؤكداً وجود كوادر كبيرة لدى المغتربين بالإضافة إلى وجود شركات أجنبية مستعدة للاستثمار لاحقاً في سورية. وخلال الاجتماع طرح عدد من رجال الأعمال السوريين المغتربين جملة من المقترحات للعمل عليها بما يدعم الاستثمار في سورية، وذلك من ناحية تبسيط الإجراءات والتقليل من العمل الورقي في الإجراءات، وضرورة تطوير التشريعات والقوانين، وتقدم أحد المغتربين السوريين بمشروع لإنشاء مؤسسة خاصة لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسط في سورية، بالإضافة إلى طرح عدد من الأفكار في اختراعات يمكن الاستفادة منها، وأوضح المغتربون أن لديهم الإمكانيات للتواصل مع الشركات الأجنبية في الدول التي يقيمون فيها لجذبهم للاستثمار في سورية، وخاصة في مشاريع الطاقات البديلة كالطاقة الريحية والشمسية.

بدورها بيّنت هيئة الاستثمار أن لديها خريطة استثمارية تحتوي على ٢٨٠ فرصة استثمارية متاحة في سورية، ومن بينها يوجد نحو ٧٠ فرصة تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لها، يضاف إلى ذلك توجه الهيئة للعمل الإلكتروني ضمن سياسة الحكومة للوصول إلى الحكومة الإلكترونية.

٣٩٨ متعثراً من أصل ٧٢٠٠ سوّوا أوضاعهم لدى «الصناعي» والتحصيلات نحو ٩٠٠ مليون ليرة

محمد راكان مصطفى

بلغ عدد عملاء المصرف الصناعي المتعثرين ٧٢٠٠ متعامل وذلك قبل نفاذ القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، وبعد صدور القانون قام ٣٩٨ متعثراً بتسوية أوضاعهم ووقعوا اتفاقيات جدولة حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري، وبلغت التحصيلات نحو ٩٠٠ مليون ليرة سورية، إذ بلغ عدد المتعاملين المتعثرين المستفيدين من القانون ٢٦ الذين سددوا كامل كتلة الدين حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي ٢٧٨ متعاملاً، حيث بلغ إجمالي رصيد مديونيتهم ٣٩٠ مليون ليرة سورية، والمبلغ المسدد ٥٣٨ مليون ليرة سورية.

أما بالنسبة للمتعاملين المتعثرين الذين استفادوا من القانون ٢٦ وسددوا كامل الأقساط المستحقة حتى النصف الأول من العام الحالي فقد بلغ عددهم ٩٠ متعاملاً، وبلغ الرصيد الممنوح لهم ١٣٦ مليون ليرة، على حين بلغ رصيد توابع الدين ١٥,٨ ملايين ليرة والأقساط المستحقة ٥٢ مليون، والمبلغ المعفى ٢,٥ مليون، المبلغ المسدد ٦٥,٦ مليون ورصيد الدين المتبقي بعد تسديد الأقساط ٦٠,٤ ملايين ليرة.

ووقع المصرف اتفاقيات جدولة مع ٣٠ متعاملاً متعثراً بموجب القانون ٢٦، بمبلغ إجمالي لرصيد الدين بلغ ٩٥,٧ مليون ليرة سورية، وبلغ المبلغ الخاضع للجدولة نحو ٩٨ مليوناً، على حين بلغ عدد المتعاملين الذين تقدموا بطلبات جدولة وفق القانون ٢٦ وطلباتهم قيد الدراسة والتوقيع حتى نهاية الربع الأول ١٥٧ متعاملاً.

وبحسب تقرير المصرف الصناعي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) وصل إجمالي الديون غير المنتجة إلى ٢٠,٤ مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي الحسابات الجارية والودائع لدى المصرف الصناعي حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٦ نحو ٣٣,٥ مليار ليرة سورية، منها ١٨ مليار ليرة سورية ودائع جارية، وبلغت الودائع لأجل ١٠ مليارات ليرة سورية، وبلغت قيمة ودائع التوفير ٢,٨ مليار ليرة سورية، كما بلغ إجمالي المبالغ لدائنين مختلفين ٢,٧ مليار ليرة سورية، مقارنة مع الودائع والالتزامات الأخرى ٣٢,٤٧٢ مليار ليرة سورية للمصرف حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٥ أما الودائع للمدة نفسها فقد بلغت ٢٩,٦٣٦ مليار ليرة سورية، منها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة بقيمة ١٤,٥٨٢ مليار ليرة سورية، وودائع التوفير بقيمة ٢,٩٩١ مليار ليرة سورية ووصلت الودائع لأجل وودائع التوفير إلى مبلغ ١٥,٠٥٤ مليار ليرة سورية.

وبلغ إجمالي الأموال الجاهزة لدى المصرف في الصناديق ولدى مصرف سورية المركزي حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٦ نحو ٦,٥ مليارات ليرة سوية، على حين أن سيولة المصرف وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م ن/ب٤ لعام ٢٠٠٩ بلغت ١٩,٦٧٪.

ووصل إجمالي قيمة الكفالات المصدرة حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي نحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية، على حين بلغ إجمالي مصادر التمويل ٣٤ مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي التوظيفات لدى المصرف ٢٧,٩ مليار ليرة سورية، منها توظيفات منتجة بقيمة ٧,٥ مليارات ليرة سورية على حين بلغت التوظيفات غير المنتجة ٢٠,٤ مليار ليرة سورية.

سياسة سعرية جديدة لمحصول القطن بالحسكة

دحام السلطان

على الرغم من المعوقات الأساسية التي تقف حائلاً في وجه ازدهار زراعة محصول القطن بالوجه الصحيح، باعتباره يتصدّر المرتبة الأولى على المحاصيل الإستراتيجية الصيفية عن جدارة واستحقاق، فإن القائمين على العمل التخصصي لدى مديرية الزراعة بالحسكة والمتابعين لتطور وتنامي زراعته يعتبرون أن الحالة العامة للمحصول جيدة، وعمليات المكافحة (التعشيب اليدوي) للنبتة مستمراً.

حيث أكد رئيس دائرة الإنتاج النباتي المهندس رجب السلامة أن حجم المساحة المخططة للمحصول تصل إلى ٢٣٤٠٣ هكتار، والمساحة المرخّصة ٧٠٣٩ هكتاراً، على حين تصل المساحة المزروعة إلى ٤٨٧٠ هكتاراً، وحجم الرخص يبلغ ٢٥١٤ رخصة، مشيراً إلى أنه خلال الأيام القليلة المقبلة سيتم تقدير حجم الإنتاج الأولي لهذا الموسم من خلال حجم المساحات المزروعة بدقة، ثم تحديد حجم الكميات التي سيتم تسويقها إلى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لهذا الموسم.

وتابع السلامة: إن الظروف المرافقة لزراعة محصول القطن، لا تزال هي ذاتها من خلال حجم الصعوبات المتعلقة بغياب توفير مستلزمات الإنتاج التي تعتبر الرافعة لزيادة المردود الإنتاجي من بذار وأسمدة ووقود ومبيدات حشرية والتيار الكهربائي للمشروعات الزراعية التي تعمل على الكهرباء، إضافة إلى عدم توفر الأيدي العاملة وهجرتها من الأرياف إلى المدن بفعل الظروف الأمنية القاهرة، والأهم من ذلك كله عدم توفر السيولة المادية لدى المنتجين في ضوء التكلفة المرتفعة الثمن المرافقة للمحصول، وعدم اتباع السياسة السعرية المناسبة للإنتاج التي من المفترض أن تصدر في وقتها المناسب وليس في فترة موعد تسويقه، لتعمل على تشجيع الفلاح والتهافت على زراعته وغياب فاعلية النشاطات الإرشادية بفعل الظروف الراهنة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال.

ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سورية عن حاجته الى توظيف:

سائق رافعة شوكية
مقر العمل: دمشق

المهام الأساسية:

- تحميل وتفريغ الشاحنات بواسطة الرافعة الشوكية تحت إشراف أمين المستودع.
- التأكد من التخزين الصحيح لتجنب أي أذى للأشخاص والممتلكات.
- المساعدة بالمحافظة على معدات وأدوات ومواد المستودع في مظهر لائق.
- ضمان الاستخدام الآمن لمعدات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الشروط المطلوبة:

- حاصل على شهادة اتمام مرحلة التعليم الأساسي.
- سنتين خبرة في نفس المجال.
- معرفة أساسية باللغة الإنكليزية.
- حس التنظيم.
- اجازة سوق لمركبات الأشغال.
- معرفة اساسية بالميكانيك.

مكان العمل: دمشق
أخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/٨/٣٠

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز وشهادات الخبرة) إلى:
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org، موضوع الإيميل " سائق رافعة شوكية _ دمشق"
سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف في حال عدم اكتمالها.